الفهرس

الموضوع	الصفحة
تقديم	١٣
مقدمة: التعريف بالقانون الدولي الخاص	١٥
المطلب الأول: مواضيع القانون الدولي الخاص	١٦
المطلب الثاني: مصادر القانون الدولي الخاص	١٩
المطلب الثالث: طبيعة القانون الدولي الخاص	٢٥
الجزء الأول	
تنازع الاختصاص التشريعي	
الباب الأول: نظرية تنازع القوانين	٢٩
الفصل الأول: تاريخ تنازع القوانين ومفهومه	٣٢
المبحث الأول: التطور التاريخي لتنازع القوانين	٣٣
المطلب الأول: بذور ظاهرة التنازع	٣٣
المطلب الثاني: المدارس الفقهية التقليدية لنظرية التنازع	٣٥
المطلب الثالث: الاتجاهات الحديثة – المدرسة الانطباعية	٣٩
المبحث الثاني: مفهوم تنازع القوانين	٤٤
المطلب الأول: شروط قيام حالة تنازع القوانين	٤٤
المطلب الثاني: نطاق تنازع القوانين	٤٧
المطلب الثالث: التمييز بين التنازع الدولي والتنازع الداخلي	٥٣
الفصل الثاني: قواعد تنازع القوانين	٥٦
المبحث الأول: عناصر قاعدة تنازع القوانين وسماتها الأساسية	٥٧
المطلب الأول: عناصر قاعدة الإسناد	٥٧
المطلب الثاني: سمات قاعدة التنازع	٦١
المبحث الثاني: أنواع قواعد التنازع (قواعد الإسناد)	٦٣
المطلب الأول: قواعد الإسناد القائمة على طبيعة المسألة المطروحة	٦٣

Scanned by CamScanner

المطلب الثاني: قواعد الإسناد القائمة على الهدف أو علـى إرادة المشرع (قوانين البوليس) ٦٦
الفصل الثالث: المبادئ المتبعة لحل تنازع القوانين ٧٤
المبحث الأول: التكييف ٧٥
المطلب الأول: مفهوم التكييف وأهميته ٧٥
المطلب الثاني: القانون الواجب التطبيق على التكييف ٨١
المبحث الثاني: الإحالة ٩٦
المطلب الأول: مفهوم الإحالة وموقف الفقه منها ٩٧
المطلب الثاني: موقف القانون الأردني من الإحالة ١٠٢
الباب الثاني: القواعد الأردنية لتنازع القوانين ١١٣
الفصل الأول: قواعد الإسناد المتعلقة بالأحوال الشخصية ١١٥
مبحث تمهيدي: مفهوم الأحوال الشخصية وتحديد القانون الشخصي ١١٥
المطلب الأول: مفهوم الأحوال الشخصية ١١٥
المطلب الثاني: تحديد القانون الشخصي ١١٧
المبحث الأول: القانون الواجب التطبيق على الحالة والأهلية ١٢٣
المطلب الأول: الحالة ١٢٣
المطلب الثاني: الأهلية ١٣٠
المبحث الثاني: القانون الواجب التطبيق على الزواج ١٤٠
المطلب الأول: تكوين عقد الزواج ١٤١
المطلب الثاني: آثار الزواج ١٤٩
المطلب الثالث: انتهاء الزواج ١٥٣
المبحث الثالث: النسب ١٥٨
المطلب الأول: البنوة ١٥٩
المطلب الثاني: التبني ١٦٢
المبحث الرابع: الآثار المترتبة على ثبوت النسب ١٦٤
المطلب الأول: الولاية والحضانة ١٦٤
المطلب الثاني: النفقة ١٦٤

Scanned by CamScanner

المبحث الخامس: الميراث والوصية وسائر التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت ١٦٦
المطلب الأول: الميراث ١٦٦
المطلب الثاني: الوصية وسائر التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت ١٧١
الفصل الثاني: قواعد الإسناد المتعلقة بالأموال ١٧٥
تمهيد ١٧٥
المطلب الأول: القانون الواجب التطبيق على العقار ١٧٧
المطلب الثاني: القانون الواجب التطبيق على الأموال المنقولة ١٧٨
المطلب الثالث: نطاق اختصاص قانون موقع المال ١٨٧
الفصل الثالث: الالتزامات التعاقدية ١٨٨
المبحث الأول: القانون الواجب التطبيق على العقد الدولي ١٨٩
المطلب الأول: مفهوم العقد الدولي ١٨٩
المطلب الثاني: تحديد القانون الواجب التطبيق على العقد ١٩٥
المبحث الثاني: نطاق تطبيق قانون العقد ٢٠٤
المطلب الأول: العقود التي تخرج عن نطاق قانون العقد ٢٠٤
المطلب الثاني: المسائل التي يحكمها قانون العقد ٢٠٦
الفصل الرابع: الالتزامات غير التعاقدية ٢١١
المبحث الأول: تحديد القانون الواجب التطبيق على المسؤولية التقصيرية ٢١٢
المطلب الأول: الحجج المؤيدة لتطبيق قانون مكان وقوع الفعل الضار والانتقادات الموجهة إليه ٢١٢
المطلب الثاني: صعوبات تحديد قانون مكان الفعل الضار ٢١٧
المبحث الثاني: نطاق تطبيق قانون الفعل الضار ٢٢١
المطلب الأول: شروط المسؤولية والإعفاء منها ٢٢١
المطلب الثاني: التعويض ٢٢٣
الفصل الخامس: قواعد الإسناد المتعلقة بشكل التصرفات القانونية ٢٢٥
المبحث الأول: قاعدة "المحل يحكم الشكل" في القانون الأردني ٢٢٦

Scanned by CamScanner

المطلب الأول: قاعدة الإسناد ٢٢٦
المطلب الثاني: أساس القاعدة وطبيعتها ٢٢٧
المبحث الثاني: نطاق تطبيق قاعدة "المحل يحكم شكل التصرف" ٢٢٩
المطلب الأول: المسائل التي تخرج عن نطاق القانون الذي يحكم الشكل ٢٣٠
المطلب الثاني: المسائل التي تخضع لقانون الشكل ٢٣١
الباب الثالث: تطبيق القانون الأجنبي ٢٣٥
الفصل الأول: دور القاضي في إعمال قاعدة الإسناد ٢٣٧
المبحث الأول: الاتجاهات المتعلقة بإعمال قاعدة الإسناد ٢٣٨
المطلب الأول: الاتجاه الأول- التطبيق الإلزامي لقاعدة الإسناد ٢٣٨
المطلب الثاني: الاتجاه الثاني- الصفة الاختيارية لقاعدة التنازع ٢٣٨
المطلب الثالث: الاتجاه الثالث- قاعدة التنازع تتمتع بالصفة الاختيارية أو الإلزامية حسب نوع حقوق الخصوم ٢٤٠
المبحث الثاني: صفة قاعدة الإسناد في القانون الأردني (وفي التشريعات العربية) ٢٤٤
الفصل الثاني: إعمال القانون الأجنبي أمام القاضي الأردني -طبيعته وإثباته- ٢٤٨
المبحث الأول: مفهوم القانون الأجنبي ٢٤٩
المبحث الثاني: صفة تطبيق القانون الأجنبي وإثباته ٢٥١
المطلب الأول: الاتجاهات المتعلقة بصفة تطبيق القانون الأجنبي ٢٥١
المطلب الثاني: موقف القانون الأردني والقانون المقارن ٢٥٥
المبحث الثالث: استحالة إثبات القانون الأجنبي ٢٥٩
المطلب الأول: الحل الأول- رد الطلب ٢٥٩
المطلب الثاني: الحل الثاني- تطبيق القانون الأقرب في أحكامه إلى القانون الذي تعذر إثباته ٢٦٠
المطلب الثالث: الحل الثالث- تطبيق قانون القاضي ٢٦١
المطلب الرابع: موقف القانون الأردني والقانون المقارن ٢٦٢

Scanned by CamScanner

المبحث الرابع: دور محكمة التمييز في مراقبة تفسير القانون الأجنبي وتطبيقه ٢٦٣
المطلب الأول: الاتجاه الأول- عدم خضوع تطبيق القانون الأجنبي وتفسيره لرقابة محكمة التمييز ٢٦٥
المطلب الثاني: الاتجاه الثاني- إخضاع القانون الأجنبي لرقابة محكمة التمييز ٢٦٦
الباب الرابع: حالات استبعاد القانون الأجنبي ٢٧١
الفصل الأول: النظام العام الدولي ٢٧٢
المبحث الأول: مفهوم النظام العام الدولي ٢٧٣
المطلب الثاني: التمييز بين النظام العام الدولي والنظام العام الداخلي ٢٧٩
المطلب الثالث: معالم النظام العام الدولي الأردني (العربي) ٢٨٢
المبحث الثاني: شروط الدفع بالنظام العام الدولي ٢٨٥
المطلب الأول: الشرط الأول- تعارض القانون الأجنبي مع الأسس الجوهرية لدولة القاضي ٢٨٥
المطلب الثاني: الشرط الثاني- وجود رابطة بين النزاع المطروح ودولة القاضي ٢٨٧
المبحث الثالث: آثار الدفع بالنظام العام الدولي ٢٩٠
المطلب الأول: الأثر السلبي للنظام العام الدولي (استبعاد القانون الأجنبي) ٢٩٠
المطلب الثاني: الأثر الإيجابي للنظام العام الدولي (تطبيق القانون الوطني) ٢٩٢
المطلب الثالث: الأثر الملطف للنظام العام الدولي ٢٩٥
الفصل الثاني: الدفع بالاحتيال على القانون ٢٩٩
المبحث الأول: مفهوم الاحتيال على القانون ٣٠٠
المطلب الأول: الغش بواسطة الاختصاص القضائي ٣٠٠
المطلب الثاني: الغش بواسطة تغيير ضابط الإسناد في قاعدة التنازع ٣٠١

Scanned by CamScanner

المطلب الثالث: الغش بواسطة تغيير الطائفة القانونية ٣٠٢
المبحث الثاني: العناصر المكونة للتحايل على القانون ٣٠٣
المطلب الأول: العنصر المادي ٣٠٣
المطلب الثاني: العنصر المعنوي ٣٠٦
المبحث الثالث: جزاء الاحتيال على القانون ٣٠٨
المطلب الأول: عدم الاعتراف بالنتيجة غير المشروعة ٣٠٨
المطلب الثاني: عدم الاعتداد بوسيلة الغش ٣٠٩
المبحث الرابع: تقدير نظرية الاحتيال على القانون في القانون الدولي الخاص الأردني والعربي ٣١٠

الجزء الثاني

تنازع الاختصاص القضائي الدولي

الباب الأول: الاختصاص القضائي الدولي الأردني ٣١٩
الفصل الأول: المبادئ العامة للاختصاص القضائي الدولي ٣٢٠
المبحث الأول: مفهوم الاختصاص القضائي الدولي ٣٢٠
المطلب الأول: التمييز بين الاختصاص القضائي الدولي ومختلف أنواع الاختصاص الأخرى ٣٢١
المطلب الثاني: التأثير المتبادل للاختصاصين القضائي والتشريعي ٣٢٢
المبحث الثاني: قواعد الاختصاص القضائي الدولي ٣٢٥
المطلب الأول: طبيعة قواعد الاختصاص القضائي الدولي ٣٢٥
المطلب الثاني: الضوابط العامة للاختصاص القضائي الدولي ٣٢٨
الفصل الثاني: الاختصاص القضائي الدولي للمحاكم الأردنية ٣٣٢
المبحث الأول: ضوابط الاختصاص الدولي للمحاكم الأردنية ٣٣٣
المطلب الأول: الاختصاص الشخصي ٣٣٣
المطلب الثاني: الاختصاص الإقليمي ٣٣٧
المطلب الثالث: الاختصاص القائم على الخضوع الإرادي ٣٤٢

Scanned by CamScanner

المطلب الرابع: الاختصاص القائم على النظام العام الدولي الأردني ٣٤٤
المطلب الخامس: اختصاص المحاكم الأردنية للنظر في المسائل الأولية والطلبات العارضة ٣٤٦
المطلب السادس: الاختصاص القضائي الأردني القائم على اعتبارات الأمن المدني ٣٤٧
المبحث الثاني: طبيعة الاختصاص القضائي الدولي الأردني ٣٤٩
المطلب الأول: المحاكم الأردنية غير مختصة للنظر بالنزاع ٣٥٠
المطلب الثاني: المحاكم الأردنية مختصة للنظر بالنزاع ٣٥١
الباب الثاني: أصول المحاكمات في المنازعات ذات العنصر الأجنبي أمام المحاكم الأردنية ٣٥٩
الفصل الأول: عوارض الاختصاص القضائي الدولي ٣٦
المبحث الأول: الحصانة القضائية ٣٦٠
المطلب الأول: الحصانة القضائية لرؤساء الدول الأجنبية والمبعوثين الدبلوماسيين ٣٦١
المطلب الثاني: حصانة الدول الأجنبية والمنظمات الدولية ٣٦٣
المبحث الثاني: الدفع بالإحالة القضائية (تنازع الاختصاص القضائي الإيجابي) ٣٦٧
المطلب الأول: عرض المشكلة ٣٦٧
المطلب الثاني: موقف الفقه من الإحالة القضائيه ٣٦٨
المطلب الثالث: شروط قبول الدفع بالإحالة القضائية ٣٧١
الفصل الثاني: السير في الدعوى وإجراءاتها ٣٧٣
المبحث الأول: شروط رفع الدعوى ٣٧٥
المطلب الأول: المصلحة ٣٧٥
المطلب الثاني: شرط الصفة ٣٧٦
المبحث الثاني: القواعد الخاصة بالإثبات ٣٧٨
المطلب الأول: محل الإثبات وعبئه ٣٧٨
المطلب الثاني: قبول طرق الإثبات وقيمتها القانونية ٣٧٩

Scanned by CamScanner

المطلب الثالث: الأصول الواجب اتباعها في تقديم الأدلة (قانون القاضي حصراً) ٢٨٢
الباب الثالث: تنفيذ الأحكام الأجنبية في المملكة الأردنية الهاشمية ٢٨٥
الفصل الأول: الحكم الأجنبي والأنظمة المتبعة في تنفيذه ٢٨٧
المبحث الأول: ماهية الحكم الأجنبي القابل للتنفيذ ٢٨٨
المطلب الأول: مفهوم الحكم الأجنبي ٢٨٨
المطلب الثاني: تعلق الحكم الأجنبي بمسألة من مسائل القانون الخاص ٢٩٠
المبحث الثاني: الأنظمة المتبعة في تنفيذ الأحكام الأجنبية ٢٩٤
المطلب الأول: نظام رفع دعوى جديدة ٢٩٤
المطلب الثاني: نظام الأمر بالتنفيذ ٢٩٥
الفصل الثاني: تنفيذ الأحكام الأجنبية وآثارها في المملكة الأردنية الهاشمية ٢٩٨
المبحث الأول: تنفيذ الأحكام الأجنبية ٢٩٨
المطلب الأول: تنفيذ الأحكام الأجنبية الصادرة عن دول لم ترتبط معها المملكة باتفاقية (القانون رقم ٨ لعام ١٩٥٢) ٣٩٩
المطلب الثاني: تنفيذ الأحكام الأجنبية الصادرة عن محاكم مرتبطة باتفاقيات مع المملكة الأردنية الهاشمية ٤١٠
المطلب الثالث: إجراءات تنفيذ الأحكام الأجنبية ٤١٦
المبحث الثاني: آثار الأحكام الأجنبية ٤١٩
المطلب الأول: آثار الأحكام الأجنبية بمعزل عن الأمر بالتنفيذ ٤١٩
المطلب الثاني: آثار الأحكام الأجنبية المرتبطة بالأمر بالتنفيذ ٤٢١

المراجع العربية والفرنسية ٤٢٥

Scanned by CamScanner